البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية

شطيبي علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة الجزائر 3/ الجزائر
ali.chetibi@yahoo.com
مخبر الدراسات والأبحاث في العلاقات الدولية(جامعة الجزائر 3)
توفيق بوقاعدة
جامعة الجزائر 3
toufikbougaada@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 29/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 03/07 / 2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص:

تحتل العلاقات الاقتصـــادية مكانة كبيرة في العلاقات الجزائرية الفرنســـية، إذ أنها تعود لفترة ما قبل الاحتلال الفرنســي للجزائر، ثم تم ضــبطها في اتفاقيات الاســتقلال بعدد من البنود، من أجل تنظيمها وتطويرها، ويعتبر العامل الاقتصـادي ترمومتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، تتحسن بتحسنه وتسوء بسوئه، وهو ما جعل الرئيس الفرنسي يطالب بفصل السياسة عن الاقتصاد، حتى يجنب العلاقات الاقتصادية تأثيرات السياسة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ فرنسا؛ الاقتصاد؛ السياسة؛ الشراكة؛

Abstract:

Les relations économiques occupent une grande place dans les relations algéro-françaises, car elles appartiennent à la période précédant l'occupation française de l'Algérie, puis elles ont été fixées dans les accords d'indépendance avec un certain nombre d'éléments, afin de les organiser et les développer, et le facteur économique est le thermomètre des relations algéro-françaises, il s'améliore par son amélioration et aggrave sa mauvaise, ce qui est ce que Il a demandé au président français d'exiger que la politique soit séparée de l'économie, afin d'éviter aux relations économiques les effets de la politique.

Keywords: **Algérie; France ; économie ;politique ; partenariat ;**

مقدمة:

تعود العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى العهد العثماني، عندما كانت الجزائر تسيطر على البحر الأبيض المتوسط، وعرفت تمثيلا دبلوماسيا وتعاونا عسكريا واقتصاديا، وحصلت فرنسا بموجب ذلك على امتيازات اقتصادية كبيرة في الجزائر، في حين كانت الجزائر تمون فرنسا بالحبوب والمنتوجات الفلاحية والجلود، وانتهت هذه المرحلة باحتلال فرنسا للجزائر، على إثر مطالبتها بتسديد الديون المترتبة عليها، لم تستجب فرنسا للطلب الجزائري ما أدى لحادثة المروحة، التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر، دام الاحتلال قرنا وربع قرن، لتنال الجزائر استقلالها أخيرا بعد ثورة شعبية كبيرة دامت سبع سنوات ونصف، لترغم الطرف الفرنسي على الجلوس إلى طاولة المفاوضات التي توجت باتفاقيات إيفيان، اتفاقيات رفضها البعض ورحب بها البعض، ووصفت بأنها منحت استقلالا ناقصا للجزائر، ألقى بظلاله على العلاقات بين البلدين لحد الآن. حاولت فرنسا المحافظة على نفوذها وامتيازاتها من خلال هذه الاتفاقيات، وكذلك من خلال جملة من الإجراءات حضرت لها منذ أيام الثورة، في الفاتح جويلية 1962، في هدوء تام جرى الاستفتاء بطرح السؤال التالي" هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا ضمن الشروط المحددة في إعلان 19 مارس 1962؟"، (لونغ، ترجمة أوذاينية خليل، 2012، ص 169)، ستكون الإجابة على هذا السؤال والتي كانت بنعم هي مفتاح العلاقات المستقبلية الجزائرية الفرنسية، علاقات مبنية بالأساس على التعاون الاقتصادي بين البلدين، أو على الأقل يعتبر البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية فيها.

الإشكالية:

تجمع بين الجزائر وفرنسا علاقات متميزة يتداخل فيها البعد التاريخي بالاجتماعي مع الثقافي، والسياسي بالأمني، ويبقى مع ذلك البعد الاقتصادي أحد الأبعاد الأكثر أهمية في هذه العلاقات، ويحظى بأهمية بالغة من الطرفين خصوصا الطرف الفرنسي، الذي يعتبر الجزائر بوابته على افريقيا، وسوقه الأكثر أهمية، ومورده الأول للمواد الأولية والمنتوجات الطاقوية، وبذلك أخذت العلاقات بين البلدين الصبغة الاقتصادية في الغالب، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية؟
- ما هي مكانة البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟
- ما مدى وكيفية تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والاسئلة الفرعية المنبثقة عنها قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضيات:

- تتداخل طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بين التعاون والشراكة والتبعية
- يعد البعد الاقتصادي أحد الأبعاد الأكثر أهمية في العلاقات الثنائية بين البلدين
- تتحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية بتحسن العلاقات الاقتصادية وتسوء بسوئها

مناهج ومقاربات الدراسة:

وللإحاطة بهذا الموضوع اعتمدنا أساسا على المناهج الثلاث الآتية:

-المنهج الإحصائي: وذلك من خلال بعض الأرقام والإحصائيات المقدمة عن حجم المعاملات والاستثمارات البينية وحركة رؤوس الأموال بين البلدين

-**المنهج التحليلي:** وذلك من خلال تحليل الإحصائيات المقدمة سالفا، وكذا تحليل التصريحات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين

-**الوصفي:** وهو المنهج الذي تخلو منه أي دراسة

كما استأنسنا بمقاربات التبعية والتخلف والاعتماد المتبادل من أجل فهم أفضل لطبيعة العلاقات بين البلدين.

كما قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور الثلاث الآتية:

1- طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا
2- أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية
3- تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية

2- طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا

إن المتتبع لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية عموما والعلاقات الاقتصادية خصوصا، سيجد نفسه أمام مراحل مختلفة، على حسب صانع القرار الجزائري، على اعتبار أن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر هي سياسة مؤسسات وليست سياسة أشخاص، فمهما تغير صانع القرار في فرنسا تبقى السياسة ثابتة، فإذا عدنا إلى التاريخ، من أجل البحث في منطلقات هذه العلاقات، في مرحلة الجزائر المستقلة، نجد أنفسنا مضطرين للحديث عن اتفاقيات إيفيان، التي وضعت الأسس الأولى للعلاقات الجزائرية الفرنسية، "هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا ضمن الشروط المحددة في إعلان 19 مارس 1962؟"، هذا السؤال المدرج في استفتاء الاستقلال، كما أشرنا في المقدمة، يطرح العديد من التساؤلات، ماذا نعني بدولة متعاونة مع فرنسا؟ وما هي الشروط المحددة في إعلان 19 مارس 1962؟ هل كان الشعب الجزائري مطلعا على هذه البنود؟ أم أن الأمر متعلق فقط بالقيادات السياسية والعسكرية؟

1.2اتفاقيات إيفيان تؤسس للعلاقات الجزائرية الفرنسية

بعد مرحلة طويلة من الكفاح، نالت الجزائر استقلالها وأرغمت الدولة الفرنسية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، مفاوضات شاقة خاضها الوفد الجزائري في ظروف صعبة، حملت بين طياتها اللبنات الأولى للعلاقات الجزائرية الفرنسية في فترة ما بعد الاحتلال، إضافة للجانب السياسي والعسكري والاجتماعي والثقافي، كان الجانب الاقتصادي حاضرا بقوة في المفاوضات ثم في مخرجاتها، ومن بين ما جاء فيها:

- تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات. وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية وتساهم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بتقديم المساعدة المالية.

1) ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة لمستوى البرامج الجارية، وسيحدد البلدان – مع احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر-المجالات المختلفة التي يستفيد منها التبادل التجاري بنظام أفضل.

وستكون الجزائر جزء من منطقة الفرنك وسيكون لها نقدها الخاص وعملتها الخاصة.

وستكون حرية تحويل النقد بين فرنسا والجزائر بشروط تتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

2) ستستغل ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات والساورا طبقا للنظم التالية:

أ) ستتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري

وستنتهج هذه الهيئة المساواة في أعمالها وأهم دور لها العمل على استغلال باطن الأرض وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والنظم الخاصة بالتعدين.

ب) ستضمن المصالح الفرنسية خاصة عن طريق:

- ممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها فرنسا طبقا لقواعد القانون الصحراوي كما يوجد حاليا.

- تكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين وذلك وفقا للشروط التي ذكرت في قانون التعدين الجزائري.

- الدفع بالفرنكات الفرنسي للهيدروكاربور الجزائري الصحراوي اللازم للاحتياجات الخاصة بتموين فرنسا والبلدان الأخرى بمنطقة الفرنك. (بن خدة، 1987، ص ص. 92-93)

من تحليل هذه البنود يتبين ببساطة ، أن مصالح فرنسا مضمونة مسبقا بحكم أنها موجودة على الأرض ، فيما يطلب من الجانب الجزائري تأمينها والمحافظة عليها وعدم المساس بها، مقابل بعض المساعدات بشروط غير واضحة وغير محددة كما في هذه العبارة " ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة لمستوى البرامج الجارية " ، لم تحدد نوعية المساعدة ولا قيمتها ولا كيفيتها ، ولم تفصل الشروط الواجب توفرها ، ليبقى المجال مفتوحا لكل الاحتمالات والتفسيرات التي تسمح لفرنسا بالتملص من التزاماتها وعدم تقديم المساعدات المتفق عليها.

باختصار فإن فرنسا قد ضغطت بالقدر الكافي لتفتك توقيعا من الوفد الجزائري المفاوض، على اتفاقيات تضمن مصالح فرنسا كاملة، وتبقي على امتيازاتها التي اكتسبتها من فترة احتلال هي الأطول في القارة الافريقية، وفيما كان الشعب الجزائري يصوت بنعم لاستقلال جزائر متعاونة مع فرنسا، دون معرفة حيثيات الاتفاقيات المصادق عليها، بسبب الجهل من جهة والثقة في السياسيين المفاوضين من جهة أخرى، كانت فرنسا تدرك أنها نالت مبتغاها، وأن الجزائر التي ستنال استقلالها أخيرا ستبقى مجرد دولة تابعة لفرنسا، بالمقابل كانت هناك عقبة كبيرة في وجه هذا الاتفاق، فإذا كان السياسيون قد أمضوا على الوثيقة والشعب صوت بنعم، فإن القادة العسكريين وعلى رأسهم رئيس الأركان كان لهم رأي آخر، فقد جاء في كتاب الملف السري –اتفاقيات إيفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، "كان هذا الاتصال نتيجة لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، الذي وافق، بعد مناقشات حادة، على مشروع روس بأغلبية مطلقة. وافق على إبرام اتفاق مع فرنسا ينجم عنه إعلان وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر في إطار التعاون بين الدولتين، في وقت لاحق، علمت أن الأعضاء الثلاثة في هيئة أركان جيش التحرير الوطني: العقداء هواري بومدين وسليمان (قايد أحمد) وعلي منجلي قد صوتوا ضد هذا القرار". (لونغ، ص 142)، وهي أسماء سيكون لها دور كبير في تاريخ الجزائر المستقلة، وفي صنع سياستها الداخلية والخارجية، والعلاقات الثنائية مع فرنسا.

إذا تمعنا في اتفاقيات ايفيان فسنجدها تؤسس لعلاقات تبعية، ترتبط في الجزائر كليا بفرنسا وهو ما دفع ثلاثي العقداء لرفضها جملة وتفصيلا، ومع ذلك تمت المصادقة عليها، فهل نجحت فرنسا في إبقاء الجزائر في دائرة التبعية أم أن الجزائر تخلصت منها؟

2.2 التبعية ومحاولة الانعتاق

1.2.2 محاولة الانعتاق

كان لاتفاقيات ايفيان دور كبير في وضع الأسس الأولى للعلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا في مرحلة الاستقلال، فمن المغالطة أن نقول أنها كانت اتفاقيات استقلال وبالمقابل تحتفظ فرنسا بتسيير الموانئ والمطارات، وتحتكر مجال الطاقة والمناجم، وغيرها من الشروط المجحفة، التي تجعل من الجزائر مجرد مقاطعة فرنسية بقانون خاص، وهو ما دفع بقيادة الأركان للقيام بمناورة خطيرة غداة الاستقلال لفرض الأمر الواقع والتخلص من الهيمنة الفرنسية، بالانقلاب على الحكومة المؤقتة التي وقعت على الاتفاقيات، يقول الرئيس الراحل أحمد بن بلة في مذكراته، في مارس 1963 أصدرت حكومتي قرارات مارس التي أممت الجزء الأعظم من الملكيات العقارية. كنا نخشى أن تكون هذه الملكيات هدفا لتخريب الملاك المجردين منها – إذ عند إبرام اتفاقيات إيفيان عمد بعض الكولون، قبل رحيلهم، إلى حرق محاصيلهم، وإبادة مدخراتهم، وتخريب آلاتهم – ولهذا قررنا أن نستولي على الأرض قبل إصدار القانون ...إن الأرض تعود للذين يكدحون فيها. والجزائر تمشي خطوة حاسمة في طريق الاشتراكية، كانت هناك ردود فعل من طرف الحكومة الفرنسية، وكانت جد عنيفة، ولكنها لم تصل لحد اندلاع أزمة حقيقية بين الدولتين (ميرل، ترجمة: العفيف الأخضر، ص-ص، 176-177).

وكانت هناك معضلة تواجه الاقتصاد الجزائري تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة واستفردت ولسنوات عديدة في الاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية وكانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه، وبدل أن يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الجزائري الذي انهكته الحقبة الاستعمارية، فقد واصلت فرنسا عملية السلب والنهب إلى أن قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بتأميم النفط.(أبو زكرياء، 2003، ص-ص، 13-14)، حاولت القيادة الأولى للدولة الجزائرية التخلص من الهيمنة الفرنسية، بداية بتأميم الثروات، وخصوصا النفط الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية في البلاد، ومصدر الدخل الرئيسي فيها، وكانت بذلك مرحلة مليئة بالتحديات الاقتصادية والسياسية، مع الطرف الفرنسي الذي لم يستسغ إمكانية خسارته للجزائر وثرواتها. أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطاب له أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في 24 فبراير من سنة 1971، عددا من القرارات السياسية الهامة، قال فيها:

أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة، تطبيق القرارات التالية، وابتداء من تاريخ اليوم:

1- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51 بالمئة، من أجل ضمان مراقبة جزائرية فعالة لاستغلال النفط الجزائري
2- تأميم الغاز الجزائري
3- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني

وأعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وأنها تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51 بالمئة من كل مشاريع البتروكيماويات في الجزائر (بن الشيخ، 2012، ص ص، 187-197) .

نجحت الجزائر في هذه المرحلة من التخلص من القيود التي فرضتها فرنسا عن طريق اتفاقيات إيفيان، وهو ما أثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية بشكل كبير، فالانقلاب على الاتفاقيات وتأميم الثروات هي مؤشرات قوية لمحاولة الجزائر التخلص من القيود الفرنسية التي فرضت عليها، والجزائر بثقلها المغاربي والافريقي قد تجر القارة بأكملها للتخلص من الهيمنة الفرنسية، وهو ما كانت فرنسا تحسب له حسابه، وإذا كانت هذه المرحلة هي مرحلة محاولة الانعتاق من الهيمنة الفرنسية بامتياز، فإن مراحل قادمة قد كرست مبدأ التبعية في أبشع صوره.

2.2.2 التبعية

لم تكن التبعية وليدة سوء التسيير خلال سنوات الاستقلال فقط، بل كانت سياسة فرنسية منذ الاحتلال عملت على إيجاد آلياتها لتضمن بقاء الجزائر في فلكها، وبما أن الاستراتيجيا الجدية لفرنسية الاستعمارية تستند إلى مشروع إجمالي، لم تقتصر الحكومة الفرنسية على تنظيم اختراق جيش التحرير الوطني في أعلى مستوياته عن طريق "فارين" من الجيش الفرنسي (القادة المستقبليون للجيش الجزائري) وإنشاء "قوة محلية" (نواة الجيش الجزائري المستقبلي). لقد انكبت السلطات الفرنسية أيضا على "جزأرة" الإدارة الاستعمارية على طريقتها وتنظيم تبعية الجزائر الاقتصادية لضمان استمرارية الحضور الفرنسي بعد الاستقلال (براهيمي، 2001، ص 60).

وخلال سنوات التسعينات عرفت الجزائر أزمة متعددة الأوجه، سياسية، أمنية، اقتصادية، ... لعبت فيها فرنسا دورا كبيرا، فبالإضافة إلى دورها المشبوه في المجال السياسي، وتدخلها في المشاكل الداخلية للجزائر، وحصارها خارجيا، كان لها دور خطير في المجال الاقتصادي، إذ نذكر هنا، قرار باريس بتقديم مساعدات مالية إلى الجزائر، ولكنها على مراحل، بلغت في مجموعها (6 مليار فرنك فرنسي)، أي (ما يعادل 2 مليار دولار) والتي كانت مرفقة بشروط قاسية، منها 4 مليار فرنك فرنسي مرتبطة باقتناء السلع الفرنسية، ومليار واحد يستخدم لإعادة تمويل المشاريع، ... كما أن قرار البنوك والمؤسسات الفرنسية بشراء 80 % من الديون الجزائرية، قد مكن فرنسا من جر الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها، وذلك ضمن ظروف سياسية واقتصادية غير ملائمة، أدت بدورها إلى تخفيض العملة الجزائرية بنسبة 50 % وهو ما كانت تسعى إليه هذه المؤسسات، وهي العملية التي استحوذت بواسطتها على33 % من السوق الجزائرية (سعود، 2009، ص ص، 165-166)

لم تستسغ فرنسا ما حدث في السنوات الأولى من الاستقلال، وظلت تتحين الفرصة المواتية من أجل العودة إلى الساحة الجزائرية، واسترداد ما تعتبره حقها من امتيازات وتسهيلات في السوق الجزائرية، ولم يكن ذلك ليحدث في ظل جزائر قوية بمؤسساتها الدستورية واقتصادها القوي، ولذلك عملت طوال سنوات على اختراق النظام الجزائري، من خلال إيصال أولئك الذين يؤمنون بفرنسا الأم إلى السيطرة على مفاصل الدولة، وهو ما حدث بداية التسعينات، حالة الإفلاس التي وصلت إليها الجزائر من خلال سوء التسيير والوضع الأمني المتردي والحصار الدولي، منح فرنسا فرصة المناورة من جديد وبقوة، لتعرض إعاناتها المشروطة على الجزائر، فالأموال المقدمة كانت لغرض شراء المنتجات الفرنسية، وهو ما يضمن لفرنسا تسويق منتجاتها من جهة، واستعادة السوق الجزائرية واحتكارها من جهة أخرى، وفرض سياستها على الجزائر من خلال إضعافها في كافة المجالات بما في ذلك استقلالية القرار في السياسة الخارجية، بحيث تعود فرنسا من جديد لتصبح بوابة الجزائر على العالم الخارجي، وهو ما يعتبر تكريسا لمبدأ التبعية، تبعية في المجال الاقتصادي والمالي، يليها ارتهان للاستقلال والقرار السياسي، وبذلك تتحول الجزائر التي كانت في السبعينات من القرن الماضي تتمتع بدبلوماسية قوية معترف بها دوليا، إلى مجرد دولة تعيش في الهامش (المحيط) وتابعة لدولة كانت تستعمرها من قبل، تستعيد من خلالها دورها من جديد كدولة مركز.

ولا يختلف الوضع في السنوات الأخيرة عن سنوات التسعينات، وهذا رغم أن الجزائر عرفت طفرة مالية غير مسبوقة، وتمكنت من تسديد ديونها، وتحقيق احتياط صرف كبير من خلال ارتفاع أسعار المحروقات، ومع ذلك لم تنجح السلطة في خلق اقتصاد حقيقي يخرجها من التبعية الداخلية للنفط والتبعية الخارجية للدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا، لتبقى على رأس الممونين للجزائر. تبعية الجزائر للخارج يمكن فهمها من خلال مؤشر الانكشاف الاقتصادي، الذي يتم حسابه على الشكل التالي: (المرزوقي، 2006، ص 20)

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

$$\text{درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري(2018)} = \frac{(41.371 + 37.23)}{178.3} \times 100 = 44.083$$

(وكالة الأنباء الجزائرية، 2019، http://www.aps.dz/ar/economie/65519-2-3-2018)، من خلال حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر، نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمته يصل إلى درجة 44، وهي قيمة كبيرة، راجعة بالأساس إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فكلما انخفض الناتج المحلي مقابل ارتفاع إجمالي التجارة الخارجية، يرتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي، ليكشف عن مدى تبعية الاقتصاد الوطني للخارج. وتحتل فرنسا مرتبة متقدمة من حيث الممونين للجزائر، ما يجعلها تسهم بشكل كبير في رفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي وبالتالي تكريس لتبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا.

3.2.2 التعاون والاعتماد المتبادل

رغم أن اتفاقيات الاستقلال نصت صراحة على دولة جزائرية مستقلة متعاونة مع فرنسا، كما جاء في استفتاء تقرير المصير، إلا أن التعاون ظل متذبذبا في السنوات الأولى للاستقلال، بل وأكثر من ذلك وصلت الأمور في كثير من الأوقات إلى مواجهات بين الطرفين، خصوصا عند تأميم الثروات، كانت تلك المرحلة من أصعب مراحل الجزائر المستقلة، التي تسعى لاستعادة استقلالها كاملا، وبسط سيادتها على ثرواتها وكامل ترابها، وبوفاة الرئيس هواري بومدين ووصول الشاذلي بن جديد لرئاسة الجزائر، انطلقت مرحلة أخرى في تاريخ البلدين، لجأت فرنسا من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إلى اتخاذ العديد من القرارات، والتي كان من بينها قرار عقد " أنموذجي " في 3-2-1982م لوضع حد لمسألة "الخلاف الغازي" الذي كان قائما بينهما آنذاك، وهو العقد الذي تجاوز العقد التجاري البحت، لأن فرنسا قبلت بموجبه دفع سعر(للمتر المكعب من الغاز) من السعر المتوسط الذي كان عليه في السوق الدولية لأسباب سياسية واقتصادية ... أما في المجالات الاقتصادية (التجارية) الأخرى، فإن العديد من تلك القرارات والاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين، موازاة لاتفاقيات الغاز والبترول، أو مكملة لها، إلا أنها بقيت في عمومها (دون تنفيذ) لأن فرنسا لم تلتزم بتعهداتها، وهو ما اعتبرته الجزائر مناورة للضغط من أجل الحصول على البترول والغاز وأسلوبا للتراجع عن الانتقال بالعلاقات من التعاون المتبادل، إلى التعاون المسمى بالتأهيل أي (التوظيف)، (سعود، ص ص، 156-157)، من الواضح جدا محاولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الجنوح إلى المهادنة مع فرنسا، بدلا عن سنوات التوتر والتشنج في المرحلة السابقة، بيد أنه كسر البروتوكولات السابقة وقام بزيارة إلى فرنسا، يبدو أن الرئيس الجزائري كان يسعى لإقامة علاقات ودية تعاونية مع فرنسا، لكن الطرف الثاني لم يكن يبحث من خلال الاتفاقيات الجديدة إلا العودة إلى الوضع السابق، قبل التأميم،

بدليل عدم التزامه بأي من تلك الاتفاقيات، بعد حصوله على مبتغاه من تأمين الحصول على المواد الطاقوية وبأسعار تفضيلية، لا ترتبط بأسعار السوق وتقلباتها.

قد تبدو للمتتبعين أن مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد هي المرحلة الوحيدة التي كان فيها تعاون جزائري فرنسي حقيقي، لكن الواقع أن فرنسا في هذه المرحلة كغيرها كانت تبحث فقط على مصلحتها الخاصة، إذ بمجرد التوقيع على اتفاقيات البترول والغاز، تنكرت لباقي اتفاقيات التعاون المبرمة معها، والتي ظلت حبرا على ورق.

3. 2- أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية

للعلاقات الجزائرية الفرنسية أوجه عديدة، تختلف في درجة أهميتها، لكنها تبقى مؤثرة بشكل كبير على نوعية العلاقات، فالبعد التاريخي وقضايا الذاكرة، رغم أنها تبدو قديمة ولا تأثير لها، غير أنها تصبح في لحظة ما عاملا أساسيا في حسن العلاقات أو سوئها، وهو ما كان مثلا من ردة فعل قوية للجزائريين عندما صادق البرلمان الفرنسي على قانون تمجيد الاستعمار، ونفس الشيء بالنسبة للبعد الاجتماعي والثقافي...، لكن يبقى مع ذلك البعد الاقتصادي يحظى بالاهتمام الأكبر والتأثير بشكل واضح على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

1.2.3 أهمية البعد الاقتصادي بالنسبة للجزائر

إذا أردنا معرفة البعد الاقتصادي بالنسبة للجزائر في علاقتها بفرنسا، فعلينا أن نعود إلى الوراء إلى الحقبة الاستعمارية، لمعرفة خصوصيات الاقتصاد الجزائري خلالها، وكيف تركته فرنسا عند رحيلها، فمعلوم أن الاقتصاد الجزائري كان تحت سيطرة المعمرين، سواء الزراعة أو التجارة أو الصناعة، ولم يكن للجزائريين من تأثير فيه إلا باليد العاملة الرخيصة، أو ما ينتجونه من محاصيل معاشية، فيما إنتاج أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ العام 1851 والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر فأنها هي الأخرى نظر إليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد سمح للشركات الفرنسية أولاً بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتجه لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، ومن المفيد أن نذكر هنا أن قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام 1949 كانت 64 مليون فرنك (سليمان، عاطف، مقتبس في: مساعد، أسامة، (2014)، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، (م4،ع3)، العراق، ص 225)، وتقدم القطاع الاقتصادي غير الزراعي تقدما كبيرا فأسهم في ثلثي الناتج القومي الجزائري، فالأرباع الثلاثة تحققت على يد 150000 شركة أوروبية، والباقي على يد 150000 مشروع أوروبي (أجيرون،1982،ص 127)، إذا فقد عملت فرنسا منذ احتلالها الجزائر على تهميش الفرد الجزائري من الحياة الاقتصادية للبلاد، ومنحت كافة الامتيازات للمعمرين، وهو ما جعل الجزائري يعيش في حالة فقر مدقع، يضاف له الجهل والأمية، ومع اندلاع الثورة التحريرية وإحساس فرنسا بنهاية احتلالها للجزائر عمدت إلى خطة أخرى تمكنها من بسط نفوذها بطريقة أخرى، لهذا قامت فرنسا بتعزيز هياكل التكوين الأولي، والتكوين المهني والتعليم التقني والتكوين المتسارع لتكوين أكبر عدد من الشباب المسلمين. وهكذا تم إنشاء، من بين ما تم إنشاؤه، مراكز لتكوين الشبيبة الجزائرية (C.F.J.A) أوكلت لها مهمة تكوين مهني أولي. وفي عام 1959، تم تسجيل إنشاء 110 مراكز تكوين للشباب، و109 مراكز للشباب و720 ناديا رياضيا تحت وصاية الإدارية المتخصصة، وتم فيما بين عامي 1959 و1961 تكوين مئة ألف شاب مسلم فيها (براهيمي، ص 65)، تعتبر هذه الأرقام كبيرة جدا في فترة سنتين فقط، ففرنسا التي مارست كل أنواع القهر والتجهيل بحق الجزائريين طوال قرن وربع، لا يمكن أن تكون سخية في تعليم الجزائريين بهذا العدد مجانا، الأكيد أن المخطط كبير جدا، ونتائجه ليست آنية وحسب، بل ستستمر لأجيال قادمة.

هذه هي الحالة التي ورثتها الجزائر غداة الاستقلال، شعب فقير أمي، ودولة فتية ضعيفة فقيرة، ما جعلها تعتمد في بداية نشأتها على ما تقدمه فرنسا من إعانات موثقة في وثيقة الاستقلال، وما تركته من إطارات فرنسية وجزائرية بتكوين فرنسي، كما كانت فرنسا بوابة الجزائر على العالم وأوروبا، ففرنسا التي خرجت من الحرب العالمية كعضو دائم في مجلس الأمن، وقوة نووية وصناعية وتكنولوجية، كانت الجزائر بحاجة إليها للانطلاق، لكن تلك الانطلاقة لم تكن بالشكل المرغوب من الجانب الجزائري، بحكم أن فرنسا ظلت تسيطر على ثروات البلاد من المحروقات والمعادن والبنى التحتية والأراضي الفلاحية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية ضعيفة جدا اقتصاديا. لم تقتصر حالة الضعف على السنوات الأولى من الاستقلال، فبعد مرحلة نمو معتبرة نسبيا في السبعينيات من القرن الماضي، عادت حالة الكساد في نهاية الثمانينات ليدخل الاقتصاد الجزائري مرحلة صعبة جدا، إذ جددت كل من حكومة غزالي وحكومة بالعيد عبد السلام طلب إعادة تشكيل المديونية مع فرنسا بالنسبة للسنتين 93 و94 اقتداء بالاتفاق المبرم عام 1991، خصوصا وأن ربع الديون الجزائرية (نحو 6 مليار دولار) هي ديون فرنسية، منها 2 مليار تعتبر مستحقات عن خدمات الدين لسنة 1993 (تومي، 2011، ص 87).

كانت مرحلة الشاذلي بن جديد قد عرفت عملية تطبيع للعلاقات الجزائرية الفرنسية، بعد مرحلة من التجاذبات في عهد الرئيس هواري بومدين، لكنها بالمقابل كانت مرحلة كارثية للاقتصاد الجزائري، وحلا للشركات العمومية، وتراكما كبيرا للديون الخارجية خصوصا مع فرنسا، فهل كانت الديون مساعدة للجزائر لتجاوز محنتها أم كانت أصلا سببا فيها؟ ولماذا لجأت الجزائر إلى فرنسا من الأساس؟ من خلال ما سبق في المحور الأول وما أوردناه حول محاولة فرنسا خلق لوبي داخل الجهاز الإداري والعسكري للجزائر ليحافظ على نفوذها ومصالحها، فإن الملاحظ في هذه المرحلة هو وصول أولئك الفارين من الجيش الفرنسي لأعلى هرم الجيش الجزائري، وسيطرة آلاف من كونتهم على مفاصل الدولة، وبالتالي فإن كل ما يقومون به هو لخدمة فرنسا وتكريس هيمنتها وسيطرتها على الجزائر، وإظهار ضعف الجزائريين في التسيير، كل ذلك من أجل القول بأن الجزائر بحاجة دائمة لفرنسا، ولا يمكنها قيادة نفسها بنفسها، وبالتالي فالوصاية الفرنسية حاجة ملحة، لتتدخل فرنسا بثوب المنقذ، كما حدث سنة 1994، فكنتيجة لزيارة وزير الخارجية الفرنسي السيد " Roland Dumas" قبلت فرنسا بتجديد القرض الدائر لسنة 1993، وتأييد مسعى الجزائر لإنهاء عملية إعادة تشكيل الديون التي يقودها البنك الليوني، وكذا تسريح إعانة المجموعة الاقتصادية الأوروبية البالغة 400 مليون وحدة حساب أوروبية، والتي جمدت سنة 1992 بسبب توقيف المسار الانتخابي (تومي، ص 87)

تعتبر القوة الاقتصادية والعسكرية أساس قوة الدول، وإذا كان بالإمكان التغاضي على القوة العسكرية عند كثير من الدول الضعيفة التي تعيش تحت حماية دول قوية، فإنه من المستحيل التغاضي على الاقتصاد، الذي يعتبر عصب الحياة للدولة والمواطن على السواء، ولأهمية هذا العامل عملت الجزائر على تطوير اقتصادها منذ الاستقلال، فشهدت عمليات متتالية لتأميم ثرواتها، كانطلاقة لتوفير الموارد لبعث اقتصاد حقيقي، ثم اتخذت سياسات متعددة ومختلفة للقيام بذلك، من بينها تشجيع الاستثمار الخارجي والانفتاح على الأسواق الدولية، ومع ذلك ظلت فرنسا تحظى بالتفضيل والأولوية في كثير من القطاعات، ما جعل العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية مميزة جدا.

2.2.3 أهمية البعد الاقتصادي بالنسبة لفرنسا

على غرار الجزائر يعتبر العامل الاقتصادي عاملا مهما في العلاقات الجزائرية الفرنسية بالنسبة لفرنسا، فلو عدنا للتاريخ سنجد العلاقات الاقتصادية بين البلدين تمتد لفترة الحكم العثماني، واحتلال فرنسا للجزائر كان

لسبب اقتصادي، ومحاولة فرنسا الاحتفاظ بالجزائر لنفس السبب، كما أن اتفاقيات الاستقلال جعلت منها فرنسا أداة للمحافظة على مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية في الجزائر.

ان الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية التي ترتكز على إقامة مخططات عامة ومتكاملة، بهدف توظيف التقدم الصناعي والتقني، في خدمة التقدم الاجتماعي، وهو ما عبر عنه برنامج (آفاق 2000)، الذي وضعه المجلس الوطني الاقتصادي منذ بداية الثمانينات (سعود، ص 50)، ومن الملاحظ أن فرنسا قد طورت صناعاتها خصوصا منها العسكرية، وكذا الزراعة التي تعتبر رائدة، وحافظت على علاقاتها الاقتصادية بمستعمراتها السابقة، التي تعتبر أسواقا حصرية للمنتجات الفرنسية، بالنسبة للجزائر فالعلاقة كما ذكرنا في الفرع السابق قديمة جدا ومميزة، يضاف لها البعد الاجتماعي مع وجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا، تمثل نسبة كبيرة من اليد العاملة، وعليه فالارتباطات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا متعددة وتشمل معظم القطاعات، إضافة إلى ذلك فإن وضعية العلاقات الاقتصادية بين البلدين سنة 1999م تبين أن الجزائر ما تزال تعد الزبون التاسع عشر بالنسبة لفرنسا حيث استقبلت نسبة 0.86% من إجمالي الصادرات الفرنسية إلى العالم، في حين اعتبرت الممون التاسع والعشرين، وذلك بنسبة 0.53% من إجمالي واردات فرنسا من الخارج، بحيث أصبح الميزان التجاري لصالح فرنسا، وذلك بانتقاله من 698 مليون فرنك فرنسي سنة 1997م –على سبيل المثال- إلى 6.497 مليار فرنك فرنسي سنة 1987م (سعود، ص 188)، هذه الأرقام في سنوات كانت الجزائر تعيش فيها شبه حصار دولي بسبب الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها، والذي كانت فيه فرنسا إحدى تلك الدول التي لعبت دورا سلبيا أضر بالجزائر، ومع ذلك ظلت تحتفظ بمرتبة متقدمة من بين الممونين والزبائن، ومع قدوم الرئيس بوتفليقة شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية تحسنا ملحوظا انعكست إيجابا على العلاقات الاقتصادية، بحيث أصبحت فرنسا تحتل مراكز متقدمة، كما نلاحظ من خلال الجدول الآتي:

الجدول (01): يمثل ترتيب فرنسا بين الدول العشر الممونين والزبائن للجزائر 2012-2017

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب في قائمة الممونين	1	2	2	2	2	2
الترتيب في قائمة الزبائن	4	4	3	3	4	2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على إحصائيات: Office National des Statistique

من تحليل الجدول الذي اتخذناه على سبيل المثال في فترة من فترات حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهي الفترة من 2012 إلى 2017، والتي شهدت مرض هذا الأخير، وتنقله باستمرار للعلاج في مستشفيات باريس، نلاحظ صعودا كبيرا في حجم المبادلات التجارية البينية بين الجزائر وفرنسا، أين أصبحت الأخيرة تمثل ممونا أساسيا للجزائر في معظم الأحيان لا يفوقها في ذلك إلا العملاق الصيني الذي غزت منتجاته جل الأسواق العالمية، كما أن فرنسا بالمقابل تقدمت في قائمة الزبائن إلى مراكز جد متقدمة أيضا، وهذا بعد مرحلة قصيرة من الركود بداية الألفية على خلفية قانون تمجيد الاستعمار، الذي تسبب بأزمة سياسية بين البلدين، أثرت على العلاقات الاقتصادية بشكل كبير، ما جعل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يطالب بفصل السياسة عن الاقتصاد، وهو ما يؤكد الأهمية الكبيرة للعامل الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالنسبة للطرف الفرنسي.

4. تأثير البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية

يعتبر الاقتصاد في الوقت الراهن عمود العلاقات الدولية، إذ تعمل الدول على تقوية اقتصاداتها من أجل تحقيق الرفاهية لشعوبها من جهة، وتحقيق مكانة مرموقة بين دول العالم، وقد تدخل في تكتلات اقتصادية من أجل مواجهة قوى اقتصادية أكبر منها، وحماية سلعها من المنافسة، وهو ما يجعل هذه الدول المتكتلة تتعدى التعاون الاقتصادي إلى التنسيق الأمني والسياسي وغيرها من المجالات، مثل ما يحدث في الاتحاد الأوروبي كمثال، لكن يبقى هناك سؤال يطرح نفسه ويتعلق بمن يتحكم بالآخر؟ هل تتحكم السياسة بالاقتصاد أم أن الاقتصاد هو من يتحكم بالسياسة، وهنا يجيب العميل الاقتصادي الأمريكي " جون بيركينز" بالقول:" السياسة تصنع اقتصادا قويا لتقوية موقع الدولة بين باقي الدول، بالمقابل تستخدم الدولة الاقتصاد للضغط على هذه الدول وفرض إرادتها عليهم، كما يتدخل الاقتصاد القوي في فرض توجهات معينة على الحكومة، فهل تصنع السياسة الاقتصاد، أم الاقتصاد من يصنع السياسة؟ ... الأمر حقيقة غاية في التعقيد " (روسيا اليوم، خالد الرشد، جون بركينز، رحلة في الذاكرة: اعترافات القاتل الاقتصادي جون بيركينز، روسيا اليوم، روسيا، (15 ، 03 ، 2013)، اعترافات الخبير الاقتصادي الأمريكي تؤكد التداخل الكبير بين العاملين السياسي والاقتصادي، وأيهما أقوى وأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويمكن ملاحظة ذلك جليا في الكثير من القضايا الدولية، حيث تحاصر دول اقتصاديا بسبب مواقفها السياسية التي لا تسير في نفس اتجاه ومصالح الدول القوية، وهنا يتحول الاقتصاد إلى سلاح في يد الساسة، يستخدم ضد الدول لافتكاك مواقف معينة أو ثنيها وردعها عن سياسات لا نروق لها، ففي نفس اللقاء للعميل الأمريكي مع القناة الروسية يقول:" عندما كنا نرسل لدول أمريكا الوسطى واللاتينية كعملاء اقتصاديين، كنا ندخل مكاتب الرؤساء ونتفاوض معهم في إنشاء مشاريع كبيرة وأن تكون الصفقات لصالحنا، ونعرض مقابل ذلك مبالغ خيالية لصالحهم ومنح دراسية لأقاربهم، وتحت الطاولة نوجه المسدس، والمعنى إن لم تقبل بالتفاوض سنستخدم القوة لإسقاطك"، خلاصة ما في هذا الكلام، هي أن الاقتصاد في هذه الحالة يصبح قوة تؤثر في سياسة الدول وتصنعها وتوجهها، فالاقتصاد يعطي الدولة القوة لتكون مؤثرة في العلاقات الدولية، بالمقابل لو نعود قليلا قبل أن يصبح الاقتصاد قويا، ونسأل أنفسنا من صنع هذا الاقتصاد؟ فالإجابة ستكون أن السياسيين هم من يخلقون الاقتصاد في دولهم ويطوروه، ليصبح في النهاية اقتصادا قويا له ذلك التأثير الكبير الذي تحدثنا عنه، وهكذا يكون التشابك بين الاقتصاد والسياسة ومن منهم يصنع الآخر، بالنسبة للعلاقات الجزائرية الفرنسية سنكون أمام حالة مشابهة من تأثير الاقتصاد على السياسة وهي إما أن يكون سببا ورافعة للعلاقات السياسية، أو يكون سببا في سوئها وتدهورها.

1.4 الاقتصاد كرافعة للعلاقات السياسية

منذ الأيام الأولى للاستقلال أسست فرنسا لعلاقاتها المستقبلية مع مستعمرة الأمس على أساس اقتصادي بالدرجة الأولى، وهو ما يظهر جليا في تلك البنود من اتفاقيات ايفيان الخاصة بالشق الاقتصادي، فهل كان الاقتصاد يمثل رافعة حقيقية لعلاقات سياسية متميزة وجيدة بين البلدين؟

نجد أنفسنا هنا مضطرين لتجاوز المرحلة الأولى من الاستقلال، على اعتبار أن هذه المرحلة لم تكن فيها العلاقات السياسية جيدة بين الجزائر وفرنسا، من جهة أخرى فعند دراسة تأثير الاقتصاد على العلاقات السياسية سنجد أنفسنا مضطرين لدراسته من الجانب الفرنسي، على اعتبار أن فرنسا هي من لها مصالح اقتصادية بالجزائر، فالجزائر بلد يتميز اقتصاده بالريع، والاقتصاد الريعي يتميز بتصدير المحروقات والمواد الأولية وهي مواد يمكن تسويقها لأي دولة، فيما تقوم باستيراد كل شيء تقريبا، والاستيراد يمكن توفيره من أي بلد، وهنا تجد فرنسا نفسها مجبرة على كسب ود الجزائر كسوق لمنتوجاتها واستثماراتها، فلو أخذنا مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة من 2010 إلى 2019 كمثال، يمكننا فهم كيفية تأثير البعد الاقتصادي تأثيرا إيجابيا على العلاقات السياسية، وقد حددت اتفاقية

الشراكة الجزائرية الفرنسية لسنة 2008، مجالات التعاون بين الطرفين وبالتفصيل وكانت بمثابة ايفيان ثانية، بالنظر لما حملته بين طياتها، وجاء في المجال الاقتصادي:

1. يعزم الطرفان على تطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي، من خلال تمتين التعاون المؤسساتي، وتعزيز تطوير قدرات التحكم في الإنجاز ودعم استراتيجية التنمية والنمو والاستثمار في الجزائر.

يشجع الطرفان العلاقات الاقتصادية والمالية ويعقدان الاتفاقات الضرورية لهذا الغرض، ويشمل هذا التعاون كافة القطاعات الإنتاجية والمنشآت القاعدية والمصالح وكذا الشراكات العمومية والخاصة والنشاطات التي تهدف للحفاظ على محيط مستدام وفعالية طاقوية (اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 15، 16 مارس 2008)، كان هذا الاتفاق بمثابة تطبيع للعلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد أزمة قانون تمجيد الاستعمار، وبعد دعوة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لفصل السياسة عن الاقتصاد، ومن هنا جاءت البنود الاقتصادية كدعوة لبعث التعاون الاقتصادي من جديد، كما أنه كان كانطلاقة للقاءات ومشاورات واتفاقيات أخرى في مختلف المجالات، وعودة الامتيازات والتفضيلات للمتعامل الفرنسي على حساب باقي المتعاملين في الاستثمار بالجزائر، وورد في الملحق الخاص باتفاقية الصداقة والشراكة الجزائرية الفرنسية: تقوم الحكومتان بدعم المؤسسات والمنظمات المهنية ومؤسسات أرباب العمل الأخرى والتي تتعاون على زيادة العلاقات الاقتصادية الثنائية مثل: الكونفدرالية العامة لمنظمة أرباب العمل الجزائريين (CGEA)، الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP)، منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، الغرفة الجزائرية الفرنسية للتجارة والصناعة (CCIAF)، الغرفة الوطنية للزراعة (CNA)، حركة شركات فرنسا (MEDEF)، الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGPME)، الجمعية من أجل تطوير التبادلات الدولية للمنتوجات وتقنيات الصناعة الغذائية (ADEPTA)، غرفة التجارة والصناعة بباريس (CCIP)، غرفة التجارة والصناعة بمرسيليا (CCIM)، وغرف التجارة والصناعة الفرنسية.

ستدعم الحكومتان نشاطات التكوين المهني التي ستطبق في إطار الاستثمارات بين المؤسسات الجزائرية والفرنسية بهدف تنمية الخبرات التقنية و/أو تسيير الموظفين والإطارات الجزائريين (ملحق المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري 2013 - 2017، وثيقة منشورة على: https://dz.ambafrance.org/-العلاقات-الثنائية- ، تاريخ التصفح: 2019/08/31، ص 20)، شهدت هذه المرحلة حركية كبيرة بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وأنشئت بموجبها العديد من الجمعيات والكونفدراليات التي تعمل معا لترقية التجارة والاستثمار بين البلدين، وكان من نتائجها أن شهدت الاستثمارات نموا ملحوظا كما عرفت التجارة البينية نشاطا كبيرا كما وضحنا ذلك سابقا، وبتاريخ 4 ديسمبر 2014، تم بالإليزيه بفرنسا المصادقة على اتفاقية شراكة من ثلاثين بندا، من طرف رئيس الحكومة عبد المالك سلال، والوزير الأول الفرنسي مانويل فالس، في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والرياضية والثقافية وتدريب وتكوين الشباب، كما تستفيد الجزائر من 7.15 مليون أورو في إطار الاعتمادات الفرنسية للتعاون، خارج ميزانية التسيير للمعاهد الفرنسية (Dubois et Tabet, 2015, pp, 312-313).

من الواضح أن فرنسا قد حصلت في هذه المرحلة على امتيازات لم تحصل عليها منذ استقلال الجزائر، وهي مكاسب كبيرة جدا تجعل فرنسا تنسى مرارة فقدانها الجزائر، وتدفع بها لتحسين علاقاتها السياسية معها، لم تعرف هذه المرحلة مناوشات تذكر على غرار تلك التي كانت في السابق، باستثناء حادثة نشر صور الرئيس المريض، والتي مرت بسلام، ففرنسا لا يمكنها تعريض مصالحها الاقتصادية الكبيرة التي اكتسبتها في الجزائر للخطر، ومن هنا يمكن رؤية التأثير الإيجابي الكبير للعامل الاقتصادي في تحسين العلاقات السياسية بين البلدين.

2.4. التأثير السلبي للاقتصاد على العلاقات السياسية

عرفنا كيف يؤثر الاقتصاد بالإيجاب على العلاقات السياسية الثنائية بين الدول بصفة عامة، وبين الجزائر وفرنسا بصفة خاصة، لكن بقي أن نعرف كيف يؤثر الاقتصاد سلبا على العلاقات السياسية، قد يكون من الصعب معرفة ذلك في السنوات الأخيرة، بحكم أنها مرحلة كانت فيها العلاقات الثنائية جيدة نسبيا، وبحكم أن هذه المرحلة كانت مختلفة عن كل المراحل السابقة بسبب مرض الرئيس وغيابه عن الظهور السياسي لفترة طويلة، وسيطرة شخصيات غير دستورية على الحكم، وهو ما جعل العلاقات تسير بشكل الابتزاز، ولعل المرحلة الأفضل لفهم هذه العلاقة هي المرحلة الأولى من الاستقلال، والتي شهدت انقلاب القادة السياسيين على اتفاقيات الاستقلال، والتي اعتبرتها إهانة لتضحيات الشعب الجزائري، وانتقاصا من الاستقلال، هذا الرفض الذي بدأ عند التوقيع على الاتفاقيات ثم انتقل غداة الاستقلال ليأخذ طابع المواجهة، ثم بعد وصول الرافضين لرئاسة الجزائر، فقد كان تطور النزاع يحول الاختلافات بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة حول اتفاقيات ايفيان إلى مواجهة. لقد بدأ الصراع على السلطة والسباق لأجل أخذها بين الهيئتين، بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في فيفري (شباط) عام 1962 للموافقة على اتفاقيات ايفيان (براهيمي، ص 57)، في وقت لاحق تمكنت قيادة الأركان من تحييد الحكومة المؤقتة، وأوصلت رئيسا يتماشى مع طرحها إلى السلطة، وانقلبت على بنود ايفيان المجحفة، وتميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ الاستقلال بالصعوبة وعدم الفهم وعدم الثقة، وظلت أزمة النبيذ 1967 – 1968 وأزمة النفط (تأميم البترول) فترة 1970 – 1971، ثم مشكلة الهجرة بعد ذلك، ماثلة للعيان، وبقيت على هذه الحال حتى سنة 1975 ليتحرك الرئيس الفرنسي " جيسكار ديان " لمساعدة أصدقائه وعملائه في افريقيا، في حين كانت جزائر بومدين تطمح لقيادة افريقيا، والحديث مع فرنسا عن الفرص الضائعة لإقامة تعاون حقيقي والتي ضاعت بسبب النظرة الاستعلائية الاستعمارية وقيود الماضي (Junqua,1982, p 23)، من الملاحظ أن فرنسا لم تكن ترى في الجزائر عدا خزان النفط والمواد الأولية، والنفوذ الذي يمكنها ممارسته على منطقة المغرب العربي وافريقيا، باختصار هي بعدها الجيوبوليتيكي في المنطقة، الذي يسمح لها بإبقاء سيطرتها عليها بطرق جديدة بعدما فقدت السيطرة عليها من خلال الاستعمار المباشر، وهو الأمر الذي رفضته القيادة الجزائرية غداة الاستقلال، ووقفت بوجهه من خلال إجراءات التأميم المتبعة في القطاعات السيادية للدولة، وتابع بخصوص المفاوضات المالية "نص الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات عام 1969م بهدف تعديل السعر المستخدم كأساس لحساب الضريبة، لقد تفاوضنا منذ 1969م إلى عام 1970م، وأدركنا يقينا أن الفرنسيين لا يريدون التوصل إلى حل، ثم حددنا سعرا وأبلغناهم أنه سيكون 2.85 دولارا للبرميل في المستقبل وليس أكبر من 2.08 دولارا" (Malti,2010, p 158) ،كما سعت الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين للتخلص من الهيمنة الفرنسية التي لم تكن تسمح بدخول أي طرف أجنبي إلى السوق الجزائرية واحتكرتها لنفسها من خلال اتفاقيات ايفيان وقانون النفط الجزائري، ووجدت الجزائر –ومنذ 1965- في الشريك الأمريكي مصلحة مشتركة تدعم جهودها نحو نيل السيادة الوطنية على النفط الجزائري، حيث مكنت عقود الاستغلال الجزائري الأمريكي، الأمريكيين من منافسة المصالح الفرنسية في الجزائر من جهة، وزيادة نشاط شركة سوناطراك في الجزائر من جهة أخرى (بن الشيخ، 2012، ص 192)، كان التوجه الجزائري إلى الولايات المتحدة في هذه الفترة توجها ذكيا، بحكم أن الأخيرة حليف استراتيجي لفرنسا، لا يمكنها الوقوف بوجهه وهو ما يسمح للجزائر من تطوير قطاعها النفطي دون ضغوط فرنسية، وفي نفس الوقت كسر الاحتكار والهيمنة الفرنسية على هذا القطاع الاستراتيجي الحيوي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ومكنتها في النهاية من التأميم الشامل لهذا القطاع، ففي 24فيفري 1971، اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير تأميم تؤثر على المصالح الفرنسية في قطاع المحروقات وفي 12 أفريل، وقع الرئيس هواري بومدين مجموعة ثانية من القوانين التي تحدد الإطار التشريعي الذي يحكم الأنشطة المستقبلية لشركات النفط الأجنبية، فضلا عن النظام الضريبي

الجديد الذي ينطبق عليها. وبهذه المناسبة، أعلن رئيس الحكومة مجموع التعويضات التي تم تحديدها لجميع المصالح المؤممة (Ghozali,1972, pp. 1-27)

لم يكن الأمر ليمر دون ردود فعل فرنسية حيث شهدت هذه المرحلة تحويل الفرنسيين لكل الإعانات تجاه افريقيا وتهميش الجزائر وحرمانها من تلك المساعدات رغم إدراجها في اتفاقيات الاستقلال. وقد شهدت هذه المرحلة توترات كثيرة في العلاقات الثنائية بين البلدين على خلفية القرارات التي اتخذتها القيادة الجزائرية بتأميم ثروات البلاد، والسعي للتخلص من الهيمنة والنفوذ الفرنسيين.

يبدو جليا التأثير السلبي للمصالح الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال هذه المرحلة، فالخطوات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات الجزائرية للمحافظة على مصالحها وثروات البلاد، اصطدمت بالمصالح الفرنسية مباشرة، وحرمتها من احتكار مجالات حيوية جدا بالنسبة لاقتصادها، ما جعلها تتخذ خطوات سياسية للضغط على الجزائر وثنيها عن سياساتها التي تعتبرها عدائية بحق اقتصادها، ما سبب توترا كبيرا في العلاقات الثنائية بين البلدين.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن أن نصل للنتائج التالية:

- للبعد الاقتصادي تأثير كبير على العلاقات السياسية، فإذا كانت هناك علاقات اقتصادية متينة ومتميزة كانت العلاقات السياسية جيدة وإذا كانت العلاقات الاقتصادية ضعيفة وسيئة تسوء العلاقات السياسية تبعا لها، هذا الأمر ينطبق على الدول التي تتشابك مصالحها الاقتصادية بالمصالح السياسية، فالدول الضعيفة الفقيرة والتي لا توجد لباقي الدول مصالح لديها، هي دول هامشية لا يمكن أن تدخل في هذا الاعتبار.
- في كثير من الأحيان رغم سوء العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا نجد أن العلاقات الاقتصادية تبقى على حالها دون تأثر، وهذا يطرح الكثير من التساؤلات حول طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية
- طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية يمكن اعتبارها علاقات اعتماد متبادل في بعض الحالات القليلة بحكم أن الجزائر لديها المواد الأولية وفرنسا لها التقنية والتكنولوجيا.
- الحديث عن شراكة جزائرية فرنسية في المجال الاقتصادي قد يكون مستبعدا، لعدة اعتبارات أهمها عدم التكافؤ، فالجزائر مجرد دولة ريعية تبيع المحروقات وتوزع المداخيل على قطاعات استهلاكية لا تنتج شيئا.
- الطبيعة الحقيقية التي يمكن أن نصف بها العلاقات الجزائرية الفرنسية هي علاقات التبعية، التي جعلت الاقتصاد الجزائري رهينة لدى الفرنسيين

وبناء على ما سبق يمكن أن نقدم بعض التوصيات والتي لا تخفى على صانع القرار في حالة وجدود إرادة سياسية حقيقية للتخلص من الهيمنة والتبعية الفرنسية، والنهوض بالاقتصاد الوطني

- ضرورة التنويع الاقتصادي للتخلص من الريع بالاعتماد على الفلاحة وتوطين الصناعة وتطوير السياحة بأصنافها المختلفة (الجبلية، الصحراوية، الحموية، الدينية،....)
- ضرورة تنويع الشركاء الاقتصاديين للتخلص من السيطرة الفرنسية
- ضرورة تنويع مصادر الطاقة للتخلص من التبعية للمحروقات من جهة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، وتوفير مناصب شغل وتحقيق مداخيل إضافية

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- بالعربية

- أبو زكرياء، يحي، (2003)، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، **nashiri.net**
- براهيمي، عبد الحميد، (2001)، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية
- بن يوسف بن خدة، ترجمة: لحسن زغدا، (1987)، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
- تومي، عبد الرحمان، (2011)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع
- سعود، صالح، (2009)، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن، الجزائر، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع
- لونغ، أوليفي، ترجمة أوذاينية خليل، (2012)، الملف السري- اتفاقيات إيفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
- المرزوقي، عمر بن فيحان، (2006)، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الرياض،مكتبة الرشد ناشرون
- ميرل، روبير، ترجمة: العفيف الأخضر، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل لبنان، منشورات دار الآداب

2- باللغة الأجنبية

- Dubois, Christophe et Tabet, Marie-Christine,(2015) Paris-Alger Une histoire passionnelle**,** France, Éditions Stock
- Malti, Hocine, HISTOIRE SECRETE DU PETROLE ALGERIEN, (2010),Paris, Edition La Découverte

ثانيا: المجلات

- بن الشيخ، عصام ، (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 1971 " ، دفاتر السياسة والقانون ، ع 6، من 187-197
- سليمان، عاطف، (2014)، مقتبس في: مساعد أسامة، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م4،ع3

ثالثا: الوثائق الحكومية

- اتفاقية شراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع 15، 16 مارس 2008
- ملحق المحاور ذات الأولوية لمباشرة التعاون الفرنسي الجزائري 2013 - 2017، وثيقة منشورة على: https://dz.ambafrance.org/-العلاقات-الثنائية-، تاريخ التصفح: 2019/08/31

رابعا: الجرائد والحصص التلفزيونية

- النمو الاقتصادي للجزائر بلغ 2,3 بالمائة خلال 2018، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/1/17، http://www.aps.dz/ar/economie/65519-2-3-2018
- روسيا اليوم ، خالد الرشد ، جون بركينز ، رحلة في الذاكرة : اعترافات القاتل الاقتصادي جون بيركينز ، روسيا اليوم ، روسيا ، (15 ، 03 ، 2013)

- Junqua, Daniel, Des rapports complexes avec la France **(**France, Le Monde diplomatique, Novembre 1982)

- Sid-Ahmed Ghozali, L'année pétrolière 1971 Une étape décisive dans la voie de l'émancipation économique, LE MONDE diplomatique**,**(janvier 1972)